مجلس المناقصات والمزايدات
TENDER BOARD

شفافية
وفرص متساوية

التقرير السنوي 2016

البحرين 2030
BAHRAIN

صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد
نائب القائد الأعلى
والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء
مملكة البحرين

حضرة صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين المفدى

صاحب السمو الملكي
الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس الوزراء الموقر
مملكة البحرين

نبذة عن

مجلس المناقصات والمزايدات

نشأ مجلس المناقصات والمزايدات بموجب مرسوم تشريعي رقم 36 لسنة 2002 ، كهيئة مستقلة مكلفة لحماية المال العام ومنع تأثير المصالح الشخصية على إجراءات المناقصات. وتقوم بعملها من خلال آلية تنظيمية لمبدأ الشفافية والنزاهة في جميع إجراءات المشتريات الحكومية. وتضمن تكافؤ الفرص والعدالة لجميع الموردين والمقاولين وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، كما يعد المجلس مساهماً فعالاً في دعم الاقتصاد المحلي وتعزيز قطاع الأعمال بمملكة البحرين.

وعلى مدى 14 عاماً، بنى مجلس المناقصات والمزايدات علاقات وطيدة مع الجهات الحكومية المتصرفة، ومع المقاولين والموردين المحليين والدوليين. وقد أسفر ذلك عن اكتساب المجلس سمعة مرموقة من حيث الشفافية والنزاهة والمساواة جعلت منه معلماً بارزاً على الصعيد الإقليمي والعالمي لممارسات المناقصات والمزايدات الفعالة. ومن خلال تطوره المستمر، فإن النهج القوي الذي يتبناه مجلس المناقصات والمزايدات يسهم بشكل كبير في بناء سمعة البحرين كمكان آمن للاستثمار مما يزيد بدوره من ثقة المستثمرين على المستوى العالمي.

صدر قانون المناقصات والمزايدات رقم 36 في 9 أكتوبر 2002 بتنظيم المناقصات والمشتريات الحكومية. ويسري على جميع الوزارات، والمؤسسات العامة، والبلديات، والهيئات الحكومية التي تحتفظ بميزانيات مستقلة أو تكميلية، والشركات المملوكة بالكامل للحكومة، ومجلسي الشورى والنواب.

الرؤية

أن تكون البحرين نموذجاً اقليمياً وعالمياً متميزاً في مجال المناقصات والمزايدات.

الرسالة

العمل عن كثب مع القطاعين العام والخاص لمواصلة تعزيز شفافية وكفاءة ممارسات المشتريات الحكومية في المملكة، وتعزيز نمو القطاع الخاص، ودعم الاستدامة الاقتصادية عن طريق زيادة الكفاءة والمحافظة على استخدام المال العام.

القيم

النزاهة والشفافية: نسعى لتحقيق أعلى مستويات النزاهة والشفافية في أداء أعمالنا والتعامل مع شركائنا وعملائنا.

الثقة والاحترام: نسعى لكسب ثقة واحترام الشركاء والعملاء من خلال الالتزام المهني في معاملاتنا وقراراتنا.

المساواة والإنصاف: تحقيق تكافؤ الفرص للعملاء.

الجودة والتميز: نعمل كفريق لبلوغ أقصى مستويات الجودة في الأداء لتقديم الخدمات المتميزة.

المسؤولية: نعمل بروح المسؤولية في قراراتنا وأعمالنا ونؤكد على التزامنا الكامل بالعمل الجماعي.

المهنية: نستثمر في تطوير وتحفيز كفاءة وأداء مواردنا البشرية لتعزيز قدراتنا ومصداقيتنا المهنية.

الإبداع: نشجع مواردنا البشرية على استغلال طاقاتها الكاملة لكونها تمثل أهم مصدر للإبداع والأداء والنجاح الاستراتيجي.

أعضاء

مجلس المناقصات والمزايدات

1. سعادة المهندس باسم بن يعقوب الحمر	رئيس مجلس المناقصات والمزايدات
2. الشيخ نواف بن إبراهيم آل خليفة	نائب الرئيس
3. السيد علي محمد علي العريض	عضو
4. السيد وليد يوسف الساعي	عضو
5. السيد عيسى رضي العرادي	عضو
6. السيد نزار معروف عمر	عضو
7. السيد سعيد حسين عبدالرحمن	عضو
8. السيد راشد أحمد الجودر	عضو
9. السيد ناصر محمد الشيخ	عضو

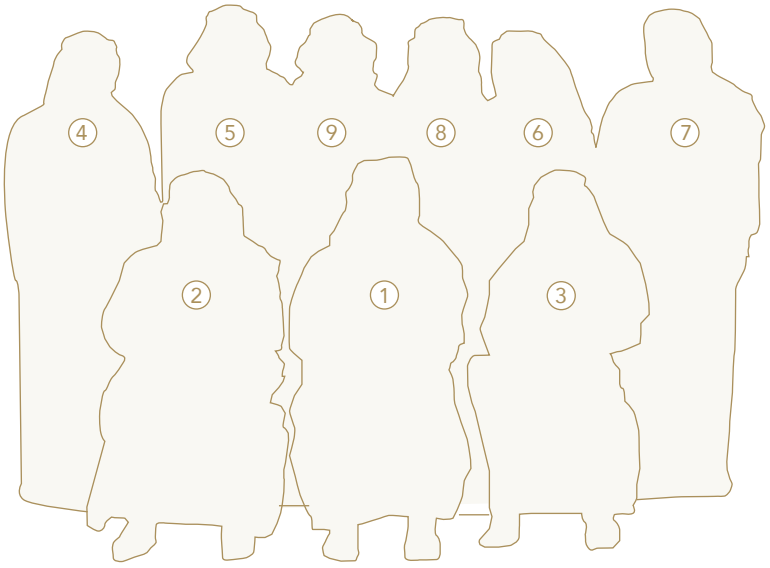

كلمة رئيس مجلس المناقصات والمزايدات

الشفافية والنزاهة

بالنيابة عن أعضاء مجلس المناقصات والمزايدات يطيب لي أن أقدم التقرير السنوي لعام 2016، والذي يسلط الضوء على أنشطة المجلس خلال عام 2016 وخططنا للمستقبل.

سعادة المهندس باسم بن يعقوب الحمر
رئيس مجلس المناقصات والمزايدات

لم يكن من السهل التنبؤ بالتغيرات السياسية التي حدثت في العالم عام 2016 وأثرها على الأسواق والاقتصاديات العالمية. إلا أن مملكة البحرين، من خلال القيادة الحكيمة والرؤية الثاقبة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة وصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، بقيت مملكة البحرين في موقع قوي يؤهلها للتعامل مع هذه الفترة الصعبة، والتقدم اقتصادياً ومالياً لتحقيق الخير والرفاهية للجميع.

وظل مجلس المناقصات والمزايدات ملتزماً بدعم الحكومة في هذه المهمة النبيلة من خلال السعي لتسهيل أعمال المشتريات والمناقصات وجعلها أكثر كفاءة لمن يرغبون في الاستثمار ولشركائنا من الجهات الحكومية المتصرفة المكلفة بتحقيق رؤية الحكومة بشكل سريع.

ويواصل مجلس المناقصات والمزايدات لعب دور مهم وداعم لضمان تسهيل الإجراءات الإدارية لكي لا تعيق مشاريع التنمية الضخمة للبنية التحتية في المملكة، انسجاماً مع رؤية البحرين الاقتصادية 2030. وذلك بهدف تنفيذ هذه المشاريع في أسرع وقت ممكن وبأقل تكلفة ممكنة. الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال العمل الدؤوب لفريق المجلس الصغير من الموظفين المحترفين أصحاب الخبرة العالية الذين يستحقون مني، ونيابة عن المجلس، الشكر الدائم على جهودهم الحثيثة والمخلصة.

ومع تزايد أعداد مشاريع التنمية الحيوية في المملكة، فإننا نحرص دوماً على أن ينسجم عملنا بشكل أكبر مع رؤية البحرين الاقتصادية، وسنعمل جنباً إلى جنب مع مجلس التنمية الاقتصادية لتحقيق الأهداف التنموية للمملكة.

ومع التطورات والواقع اليوم، فإننا ندرك أهمية أن نواصل العمل للمحافظة على المكانة التي نحظى بها محلياً ودولياً بفضل قيم الشفافية والنزاهة والعدالة التي يتميز بها عملنا في إدارة المناقصات والمزايدات بكفاءة وفعالية كبيرة في المملكة. ولهذه الغاية، فإننا نضاعف جهودنا لضمان تقليل دورة أعمال المناقصات والمزايدات وإنجازها خلال أقل وقت ممكن وبشفافية كاملة. ويسعدني هنا أن أشير إلى أن المجلس واصل كعهده سابقاً بالرد على طلبات الجهات المتصرفة والموردين والمقاولين والاستفسارات في فترة زمنية قصيرة، حيث تم الرد على 93.6٪ من الطلبات في غضون أسبوعين.

وخلال عام 2016، تعامل مجلس المناقصات والمزايدات مع أكثر من 1600 مناقصة، ليسهم بذلك في إنجاز أعمال بقيمة 1,46 مليار دينار بحريني للحكومة البحرينية، وهو ما يمثل نسبة كبيرة من الميزانية الوطنية للمملكة ويؤكد على الدور الحيوي الذي يجب على المجلس أن يواصل القيام به. وخلال العام، تعامل المجلس مع العديد من المناقصات والمزايدات لمشاريع عملاقة نظراً لطبيعتها المعقدة.

وقد كان أيضاً جزء من عملنا تثقيف ودعم الموردين والمقاولين والجهات المتصرفة للمحافظة على نظام مناقصات قيّم وفعال.

«خلال عام 2016، تعامل مجلس المناقصات والمزايدات مع أكثر من 1600 مناقصة، ليسهم بذلك في تسهيل إنجاز أعمال بقيمة 1,46 مليار دينار بحريني للمشاريع الحكومية»

عدد المناقصات لعام 2016

999

قيمة المناقصات في 2016 (د.ب)

2,880,938,259

«يتطلع فريقنا للعمل والمساهمة في تحقيق رؤية جلالته في بناء مستقبل أكثر إشراقاً للجميع».

وفي مساعينا للتطور المستمر، وبعد مراجعة مكثفة لعملنا عام 2016، فإننا سنحرص في العام القادم على المحافظة على سجلنا وتعزيزه من خلال تحسين سير العمل واستحداث موقع الكتروني تفاعلي وديناميكي والانتقال إلى نهج تأهيل مسبق أكثر فعالية. نظراً إلى الزيادة في عدد الجهات الحكومية المتصرفة التي يعمل معها المجلس. حيث زاد العدد من أقل من 20 جهة عند تشكيل المجلس إلى حوالي 80 جهة عام 2016، مما أدى إلى زيادة في الطلبات رغم بقاء مواردنا كما هي، إن هذا التطوير للعمليات سيساعدنا على بناء علاقاتنا مع الجهات الحكومية المتصرفة والمقاولين بما يضمن الشفافية الكاملة والعدالة في كل ما نقوم به.

إن بلدنا مدين لسيدي صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل مملكة البحرين المفدى – حفظه الله ورعاه، على نظرته الثاقبة في تشكيل هذا المجلس. ويتطلع فريقنا للعمل والمساهمة في تحقيق رؤية جلالته في بناء مستقبل أكثر إشراقاً للجميع. ولقد مكننا الدعم المتواصل الذي يقدمه لنا صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء من اكتساب الثقة والاحترام على المستويين المحلي والإقليمي، ومن الجدير ملاحظته أنه منذ نشأة المجلس اكتسبت الوزارات والجهات المتصرفة خبرة كبيرة وأصبحت أكثر مهارة وكفاءة في تطبيق إجراءات المجلس، الأمر الذي أعاننا كثيراً في القيام بعملنا على أكمل وجه.

ونحن ممتنون جداً للدعم الذي يقدمه لنا صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد، والاهتمام الذي يظهره بعملنا. ونتطلع إلى تعزيز دورنا في السنوات القادمة لنعكس التغيرات في المسيرة الاقتصادية والنمو المستقبلي للبحرين.

وأخيراً أود أن أؤكد أن الالتزام بقرارات وسياسات وإجراءات مجلس المناقصات والمزايدات كان عالياً.

إن وضع برنامج للتنمية المستدامة والأعمال والإصلاحات الاجتماعية سيعود بالفائدة على هذه البلاد، وليس ذلك فحسب بل سيسهم كذلك في النمو والازدهار المستمر لمنطقة الخليج والشرق الأوسط.

سعادة المهندس باسم بن يعقوب الحمر
رئيس مجلس المناقصات والمزايدات

رسالة الأمين العام

تعزيز الشفافية والكفاءة

خلال عام 2016، تعاون مجلس المناقصات والمزايدات بشكل وثيق مع القطاعين العام والخاص لتعزيز شفافية وفعالية ممارسات الشراء الحكومي في المملكة بشكل متواصل.

هيام محمد اسماعيل العوضي
الأمين العام

خلال عام 2016، تعاون مجلس المناقصات والمزايدات بشكل وثيق مع القطاعين العام والخاص لتعزيز شفافية وفعالية ممارسات الشراء الحكومي في المملكة بشكل متواصل. وقد ساهمت جهودنا المستمرة في دعم نمو القطاع الخاص، كما يتضح من الزيادة في عدد الموردين والمقاولين المحليين والدوليين الذين يتعاملون معنا ـ حيث وصل عدد الموردين المسجلين لدينا إلى أكثر من 5,000 مورّد ـ والذين يستثمرون بالتالي في المملكة من خلال مساهماتهم في المشاريع الحكومية. وإضافة إلى ذلك، وفي ظروف عالمية تتصف بعدم الاستقرار، فإنه من المهم جداً لنا ونحن ندعم الحكومة في تنفيذ مشاريع تنموية ضخمة أن نواصل العمل على الحفاظ على المال العام لدعم الاستدامة الاقتصادية. وقد تم ذلك من خلال المراجعة الحكيمة، وبطريقة معلنة وشفافة لكافة المناقصات والمزايدات التي طرحت من حوالي 80 جهة حكومية متصرفة.

وفي سعينا المتواصل لجعل البحرين نموذجاً اقليمياً وعالمياً متميزاً في مجال المناقصات والمزايدات، فإننا نفخر بالدور الذي لعبه مجلس المناقصات والمزايدات في المساهمة على الحفاظ على تصنيف البحرين كثاني بلد في المنطقة من حيث سهولة أداء الأعمال فيه، حسب تقرير البنك الدولي لعام 2016. ويعكس هذا جزئياً الممارسات الفعالة والكفاءة التي يطبق فيها فريقنا أحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية، ويحافظ فيها على نظام مناقصات حكومي يتعامل بشفافية وعدالة بما يضمن إنفاق الأموال العامة بشكل سليم والتعامل مع موردين ومزودين موثوقين وذوي كفاءة. وسنظل نعمل للمحافظة على موقع البحرين كبلد صديق للأعمال في إطار منصف ونزيه. كما أننا سنتأكد أن يدرك جميع شركاؤنا الدور المهم الذي يلعبه مجلس المناقصات والمزايدات في تشكيل التصور الدولي للمملكة.

في عام 2016 قمنا بمراجعة التوجه الاستراتيجي لمجلس المناقصات والمزايدات الذي قدمناه في العام السابق للتأكد من موائمته مع الواقع الاقتصادي الجديد الذي يتطلب اهتماماً أكبر بمسألة الاستخدام الأمثل للمال العام في جميع جوانب عملية المناقصات والخدمات التي نقدمها. ومن أولوياتنا إيجاد طرق تمكننا من مواصلة استدامتنا المالية في تقديم خدمات عالية الجودة. وإننا ملتزمون بالأهداف الاستراتيجية الستة التي وضعها المجلس والمبادرات الاستراتيجية الثمانية عشرة التي تم وضعها بعد مناقشات مع شركائنا، ونتطلع إلى تطبيقها على مراحل في العامين 2017 و2018.

وكمرحلة أولى من مراحل تطبيق استراتيجيتنا، فإننا نعمل على تعزيز نظام المناقصات الداخلي لدينا لتحديد الحالات التي يحدث فيها تأخير أو تعتبر معوقة، وذلك بهدف تحسين سير العمل، وتوحيد الوثائق، والتأكد من التعامل مع كافة الطلبات في أسرع وقت ممكن، خاصةً في ضوء ما نتوقعه من زيادة في حجم المناقصات والمزايدات الحكومية، وفي ظل بيئة أعمال محافظة مالياً. علاوة

«ساهمت جهودنا المستمرة في دعم نمو القطاع الخاص، كما يتضح من الزيادة في عدد الموردين والمقاولين المحليين والدوليين الذين يتعاملون معنا»

بلغ عدد الموردين والمقاولين المسجلين
في نظام المناقصة الالكتروني

5299

«نتطلع إلى تعزيز دورنا في السنوات القادمة لنعكس التغيرات في المسار الاقتصادي والنمو المستقبلي للبحرين»

على أن هذا سيسهم في حصول شركائنا على خبرة أفضل عند تعاملهم مع المجلس.

إن الاستخدام الفعال لتقنية المعلومات هو أمر حيوي لنا إذا ما أردنا المحافظة على مكانتنا الرفيعة بين عملائنا وشركاؤنا ليرانا العالم كبلد مفتوح للأعمال. ولأجل هذا، قمنا في عام 2016 بالبدء في مراجعة وتطوير موقعنا الالكتروني، بما في ذلك ترقية نظام المناقصة الالكتروني. وسنواصل تطوير الموقع خلال العام 2017 لوضع قاعدة بيانات الكترونية بكافة الموردين والمقاولين المؤهلين، بما يؤدي إلى المزيد من الشفافية ويشجع المزيد من الموردين والمقاولين على المشاركة في عملية التأهيل المسبق.

أما هدفنا الطويل الأمد فيتمثل في دمج نظام المعلومات لدينا مع الجهات الحكومية الأخرى لتوحيد وأتمتة عملية استخراج البيانات. وينسجم هذا مع جهود الحكومة في استخدام التكنولوجيا لتقديم خدمات أفضل وأكثر فعالية من حيث التكلفة، أما فيما يتعلق بمجلس المناقصات والمزايدات، فإن هذا سيحسّن من سرعة ودقة عملية تسجيل الموردين والمقاولين ويساعد المجلس على تركيز جهوده على تقييم المناقصات واتخاذ القرارات بشأنها. وسوف نبحث في كيفية استخدام التكنولوجيا بفاعلية أكبر في مراحل مختلفة من عملية المناقصات والمزايدات بالتشاور الكامل مع الجهات الحكومية المتصرفة ذات العلاقة.

وباختصار، فإننا نواصل مسيرة تطوير فعالية وكفاءة سياساتنا وممارساتنا وإجراءاتنا من خلال التطوير المتواصل لأعمالنا بالتعاون مع كافة عملائنا وشركائنا. كما نواصل العمل على المساهمة في تحقيق أهداف التنمية لمملكة البحرين.

هيام محمد اسماعيل العوضي
الأمين العام

مجلس المناقصات والمزايدات

الشفافية، النزاهة

يتعاون مجلس المناقصات والمزايدات بشكل وثيق مع القطاعين العام والخاص لتعزيز شفافية وفعالية ممارسات الشراء الحكومية في المملكة بشكل متواصل.

مسؤوليات مجلس المناقصات والمزايدات:

- الإشراف على المناقصات والمزايدات الحكومية التي تقوم بها الجهات الحكومية المتصرفة.
- اعتماد وثائق المناقصات والمزايدات التي تقدمها الجهات الحكومية المتصرفة.
- إلغاء المناقصات والمزايدات وإعادة طرحها من جديد.
- استلام عطاءات المناقصات والمزايدات وفتح المظاريف والتأكد من احتوائها على الوثائق المطلوبة.
- اتخاذ القرار بشأن قبول أو رفض العطاءات.
- مراجعة تقييم العطاءات وتدقيقها واعتمادها واتخاذ قرارات الترسية.
- الإشراف على «التأهيل المسبق» الخاص بالموردين والمقاولين بالتنسيق مع الجهة الحكومية المتصرفة المعنية.
- تطبيق الجزاءات على الموردين والمقاولين في حال المخالفات أو التقصير في الوفاء بالالتزامات التعاقدية.
- البت في تظلمات الموردين والمقاولين المتعلقة بإجراءات المناقصات والمزايدات

لمحة قصيرة عن مجلس المناقصات والمزايدات:

عدد الموظفين:	33
عدد الجهات المتصرفة (يشمل الشركات المملوكة من قبل الحكومة):	78
عدد المناقصات التي أشرف عليها المجلس (الإرساء، والأوامر التغييرية، وتمديد وتجديد العقود) في عام 2016:	1661
إجمالي قيمة المناقصات التي تم التعامل معها (الإرساء، والأوامر التغييرية، وتمديد وتجديد العقود) في عام 2016:	1,464,146,026
نسبة الاستفسارات والطلبات التي تمت الإجابة عليها خلال فترة أقل من أسبوعين:	93.6%
إجمالي عدد التظلمات التي تم التعامل معها في عام 2016:	205
عدد (نسبة) الموردين المحليين المسجلين لدى مجلس المناقصات والمزايدات:	3123 (59%)
عدد (نسبة) الموردين الدوليين المسجلين لدى مجلس المناقصات والمزايدات:	2176 (41%)
عدد الشركات المؤهلة:	2180

الطيران

عدد المناقصات
186

قيمة المناقصات
534,630,095 دينار بحريني

	عدد المناقصات	القيمة
طيران الخليج	140	481,822,429
شركة مطار البحرين	46	52,807,666

التعليم والشباب

عدد المناقصات
115

قيمة المناقصات
57,466,648 دينار بحريني

	عدد المناقصات	القيمة
وزارة التربية والتعليم	57	45,846,444
بوليتكنك البحرين	9	1,078,434
جامعة البحرين	18	3,198,590
وزارة شئون الشباب والرياضة	28	6,229,376
المجلس الأعلى للشباب والرياضة	1	868,795
هيئة جودة التعليم والتدريب	2	245,009

الصحة

عدد المناقصات
87

قيمة المناقصات
51,748,353 دينار بحريني

	عدد المناقصات	القيمة
وزارة الصحة	83	47,736,553
الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية	2	2,283,900
المجلس الأعلى للصحة	2	1,727,900

الإسكان

عدد المناقصات
64

قيمة المناقصات
215,669,192 دينار بحريني

	عدد المناقصات	القيمة
وزارة الإسكان	60	214,469,862
بنك الإسكان	4	1,199,330

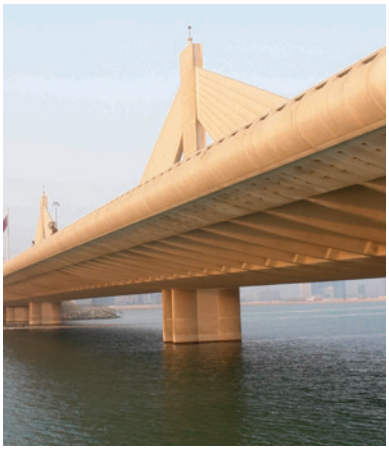

البنية التحتية

عدد المناقصات
621

قيمة المناقصات
291,756,710 دينار بحريني

	عدد المناقصات	القيمة
هيئة الكهرباء والماء	329	123,896,065
وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني	199	130,088,162
وزارة المواصلات والاتصالات	30	23,193,533
هيئة تنظيم الاتصالات	13	2,079,333
بدالة إنترنت البحرين	6	160,879
هيئه المعلومات والحكومة الالكترونية	44	12,338,738

المعلومات

عدد المناقصات	قيمة المناقصات
83	12,164,787 دينار بحريني

	عدد المناقصات	القيمة
وزارة شئون الإعلام	47	7,991,183
هيئة البحرين للثقافة والأثار	36	4,173,604

الاستثمار

عدد المناقصات	قيمة المناقصات
51	19,442,702 دينار بحريني

	عدد المناقصات	القيمة
بورصة البحرين	3	300,796
مجلس التنمية الاقتصادية	33	9,882,593
شركة ممتلكات البحرين القابضة	1	129,000
إدامة- شركة البحرين للاستثمار العقاري	10	8,432,487
بنك البحرين للتنمية	4	697,826

النفط

عدد المناقصات	قيمة المناقصات
188	238,272,342 دينار بحريني

	عدد المناقصات	القيمة
شركة نفط البحرين ـ بابكو	176	97,463,930
شركة غاز البحرين الوطنية ـ بناغاز	6	139,469,001
تطوير للبترول	3	1,112,321
الشركة القابضة للنفط والغاز	1	189,000
الهيئة الوطنية للنفط والغاز	2	38,090

أخرى

عدد المناقصات	قيمة المناقصات
266	42,995,197 دينار بحريني

	عدد المناقصات	القيمة
جميع الجهات المتصرفة الأخرى	266	42,995,197

عدد وقيمة المناقصات التي تم إرساؤها خلال عام 2016 (لأعلى 15 هيئة حكومة متصرفة)

اسم الهيئة الحكومية المتصرفة	إجمالي عدد المناقصات	إجمالي القيمة (دينار بحريني)
طيران الخليج	140	481,822,429
وزارة الإسكان	60	214,469,862
شركة غاز البحرين الوطنية ـ بناغاز	6	139,469,001
وزارة الأشغال وشئون البلديات و التخطيط العمراني	199	130,088,162
هيئة الكهرباء والماء	329	123,896,065
شركة نفط البحرين ـ بابكو	176	97,463,930
شركة مطار البحرين	46	52,807,666
وزارة الصحة	83	47,736,553
وزارة التربية والتعليم	57	45,846,444
وزارة المواصلات والاتصالات	30	23,193,533
هيئه المعلومات والحكومة الالكترونية	44	12,338,738
حلبة البحرين الدولية	28	11,259,651
مجلس التنمية الاقتصادية	33	9,882,593
إدامة ـ شركة البحرين للاستثمار العقاري	10	8,432,487
وزارة شئون الإعلام	47	7,991,183

سرعة الاستجابة في عام 2016

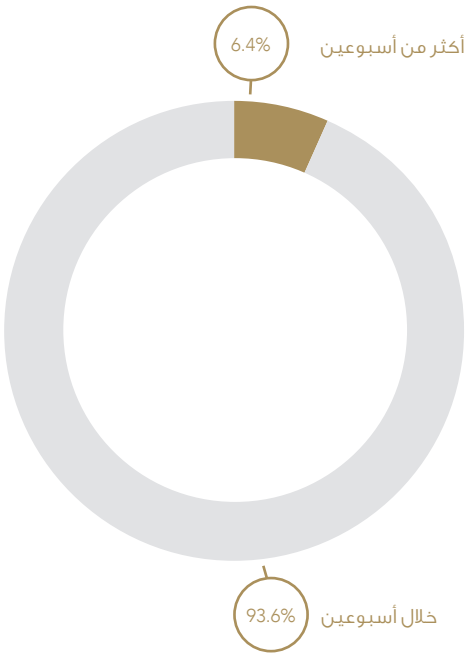

المناقصات المفتوحة حسب فترة إرسائها عام 2016

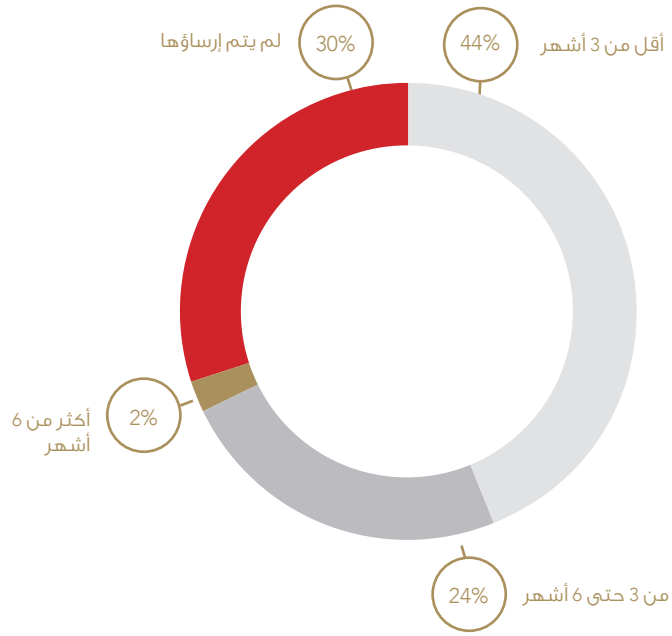

إجمالي الموردين المسجلين في عام 2016

المناقصات التي تم إرساؤها في عام 2016

الشهر	عدد المناقصات	القيمة (دينار بحريني)
يناير	125	180,853,936
فبراير	113	99,177,601
مارس	149	48,208,850
أبريل	151	117,983,241
مايو	148	396,329,081
يونيو	198	102,992,431
يوليو	106	109,054,564
أغسطس	117	29,835,606
سبتمبر	128	64,443,482
أكتوبر	115	58,587,770
نوفمبر	148	110,160,634
ديسمبر	163	146,518,830

عدد المناقصات

1,661

قيمة المناقصات (دينار بحريني)

1,464,146,026

مجلس المناقصات والمزايدات

بث الثقة والدفع نحو الارتقاء

يواصل مجلس المناقصات والمزايدات من خلال الاشراف الدقيق على المناقصات الحكومية، بث الثقة في بيئة الأعمال في البحرين وتشجيع الاستثمارات المحلية والإقليمية والدولية.

لقد بنى المجلس سمعة ممتازة من خلال إنجازاته المتسمة بالشفافية وتكافؤ الفرص والعدالة والتنافسية منذ فترة تأسيسه القصيرة نسبياً، الأمر الذي يقوم بتعزيز الدور الكبير الذي يلعبه المجلس في تقديم نوعية مميزة من الخدمات. ونظراً للأعداد الكبيرة، والمعقدة، من مشاريع البنية التحتية الضخمة، التي بدأ العمل بها في ظل التحديات الحالية، فإن هذا يزيد من دور المجلس، وعليه فإنه من الضروري مواصلة الحصول على الدعم للوفاء بالتزاماته من خلال نظام للمناقصات يمتاز بالفعالية والكفاءة والشفافية الكاملة مما يعزز ثقة المستثمرين ويسهم في نمو الاقتصاد. وكما في إطار أفضل الممارسات الدولية، الحفاظ على استقلاليته وامتلاك مصادر كافية لإدارة دوره وتنميته، وأن يكون مدعوماً بقانونه الذي يوافق متطلبات الواقع الاقتصادي الجديد.

وخلال عام 2016، استمرت الزيادة في عدد المناقصات والمزايدات التي تعامل معها المجلس، مما يعكس زيادة في عدد المشاريع الرئيسية التي أطلقتها الحكومة تلبية للاحتياجات المتزايدة في مجالات البنية التحتية للنقل، والكهرباء والمياه، والنفط والغاز، والإسكان الاجتماعي، والطيران، والتعليم، والصحة، والسياحة، والاستعلامات وغيرها. وتتم ترسية المناقصات للشركات ،ومنح العقود على أساس كفاءة الشركات التي تمتلك خبرة وسجل حافل بإنجاز المشاريع في الوقت المحدد ووفق الميزانية الموضوعة، كما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد دعم الاحتياجات المالية للحكومة من خلال طرح المناقصات، ويبني في نفس الوقت قاعدة بيانات للشركات المؤهلة للتعامل مع الحكومة. وقد شهد العام الماضي زيادة في عدد شركات القطاع الخاص، المحلية والدولية، التي تشارك في المناقصات الحكومية، الأمر الذي يدل على أن تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وضمان الشفافية الكاملة وتشجيع الاستثمار الوارد.

ويعتمد نجاح تنفيذ مهمة مجلس المناقصات والمزايدات على وجود علاقات تواصل وتبادل معلومات بين المجلس والشركاء، وقد عمل المجلس بجد خلال عام 2016 لتطوير علاقاته التي بناها مع عملائه خلال السنوات السابقة. ويشمل ذلك تقديم المشورة للموردين والمقاولين بشأن طلباتهم، بالإضافة إلى دعم الجهات المتصرفة للاستفادة من الخبرات السابقة وتفادي الأخطاء المتعلقة بإجراءات المناقصات وتسريع دورة العطاءات وتوفير قناة مفتوحة للتظلمات المتعلقة بإجراءات عمليات المناقصات والمزايدات. وفي سبيل تطوير طرق التواصل، يسهم المجلس في الاستخدام الأمثل للميزانيات بكفاءة وفعالية في مشاريع التنمية بما يكفل سرعة إنجاز المشاريع التي تصب في مصلحة المملكة.

«نظام مناقصات عام يمتاز بالفعالية والكفاءة والشفافية مما يعزز ثقة المستثمرين ويسهل نمو الاقتصاد»

مجلس المناقصات والمزايدات

تشجيع الاستثمار، ودعم الرؤية الاقتصادية

سيتم تنفيذ استراتيجية المجلس خلال سنوات القادمة اعتباراً من عام 2017، بحيث يكون المجلس في مكانة تسمح له بدعم اقتصاد متنامي.

لقد تم إعداد استراتيجية المجلس بالتعاون مع فريق من الاستشاريين والشركاء وموظفي المجلس. وسيتم تنفيذ الاستراتيجية بناء على توفر ما يكفي من الموارد البشرية والمالية وتكنولوجيا المعلومات.

تشتمل أهداف الاستراتيجية الجديدة، التي تركز على أربعة أبعاد وهي الكفاءة التشغيلية، والاستعداد المؤسسي، والبيئة التنظيمية، والتكنولوجيا والابتكار، على:

الحفاظ على الاستقلالية وتعزيز الحوكمة

بصفتنا جهة مستقلة، نسعى من خلال مراجعة شاملة وتحديث قانون وأنظمة المناقصات والمزايدات، إلى تعزيز الشفافية وبناء الثقة بين شركاء المجلس. وذلك من خلال تعزيز وتحديث أطر الحوكمة والإبلاغ الحالية، وسنعمل على توفير عمليات مناقصات ومزايدات أكثر ملاءمة لاحتياجات ومتطلبات بيئة الأعمال الحالية والمتطورة.

«تتمثل مهمتنا في إجراء مناقصات ومزايدات عامة معلنة وشفافة وعادلة، ويعتمد نجاحنا في هذا الصدد على فعالية دورنا في المشتريات الحكومية»

تحسين نوعية الخدمات المقدمة إلى الشركاء

يفرض المناخ الاقتصادي الحالي على جميع الجهات الحكومية والمؤسسات العامة أن توفر قيمة مقابل المال في الخدمات التي تقدمها. إننا نسعى لتطوير نظام المناقصة الالكتروني ليتسم بالكفاءة والابتكار والقدرة على الاستجابة وإنشاء قاعدة بيانات تفاعلية وفورية عامة للمشتريات، واستحداث عمليات وسياسات وإجراءات جديدة تكون أكثر فاعلية في التعامل مع العملاء.

إقامة منصة اتصالات فعالة والاستفادة من فرص عقد الشراكات

يعتمد نجاحنا المستمر على العلاقات والشراكات القوية مع مختلف الشركاء ونعمل على إنشاء مكتب خاص لخدمة العملاء من أجل تعزيز هذه العلاقات. وسيعمل مكتب العلاقات العامة الجديد على تحسين التواصل الشامل مع أصحاب العلاقة الخارجيين وتغيير الصورة الخاصة بمجلس المناقصات والمزايدات.

تعزيز دور المجلس في المشتريات الحكومية في البحرين

تتمثل مهمتنا في إجراء مناقصات ومزايدات عامة معلنة وشفافة وعادلة، ويعتمد نجاحنا في هذا الصدد على دورنا في عملية المشتريات الحكومية، وفي سبيل تعزيز مكانتنا، تشمل مبادراتنا الاستراتيجية مراجعة عملية التأهيل المسبق للموردين والقائمة الرئيسية تحت إدارة مجلس المناقصات والمزايدات وضمان التنسيق بين الجهات المتصرفة وتعزيز دور المجلس في ضمان استمرارية المصداقية والشفافية طوال دورة المشتريات.

تطوير هيكل ذاتي الاستدامة

سيواصل مجلس المناقصات والمزايدات تعزيز كفاءة وفعالية خدماته، ليتمكن من تحقيق المردود المادي من خلال تحسين الخدمات التي يقدمها، كما سيتمكن من وضع بنية مستدامة على المدى الطويل.

الاستثمار في الاقتصاد الوطني

يقوم مبدأ عمل مجلس المناقصات والمزايدات على تشجيع الاستثمار في البحرين من خلال إشراك عدد متزايد ومتنوع من الموردين والمقاولين المحليين والإقليميين، ومساعدة هذه الفئات على المشاركة في المناقصات والمزايدات بهدف زيادة المنافسة وتخفيض الأسعار.

مجلس المناقصات والمزايدات

التركيز على المستقبل والتكنولوجيا

انصب تركيز المجلس خلال عام 2016 على تعزيز أنظمتنا وإعداد أساس قوي لتنفيذ العناصر الرئيسية للخطة الاستراتيجية ابتداءً من عام 2017.

لقد تبنينا نهجاً مرحلياً لإدخال أنظمة وعمليات جديدة للسماح لإجراء التعديلات اللازمة في سير العمل وضمان فهم جميع أصحاب العلاقة لجميع الأنظمة المطورة بصورة كاملة.

ومن الناحية التقنية قمنا بالبدء في تطوير موقعنا الإلكتروني في عام 2016، لنقدم واجهة أكثر سهولة وفاعلية للاستخدام. فضلاً عن ذلك، قمنا بالبدء في تطوير نظام المناقصة الإلكتروني لضمان موثوقيته ودرجة الأمان فيه وتحسينه. وفي نفس العام، قمنا بإعادة هيكلة قاعدة بياناتنا الخاصة بالشركات المؤهلة مسبقاً استعداداً لدمجها مع بوابة موقعنا الالكتروني. وستقدم هذه الخطوة خدمة جديدة للموردين والمقاولين في عام 2017 حيث سيكون بإمكان المستخدمين والأطراف المهتمة الاطلاع على الشركات المؤهلة مسبقاً وتحديد الشركات التي أصبح يتعين عليها الحصول على إعادة التأهيل، مما يساعد على تقليل العوائق التي تقف في وجه نظام المناقصات والمزايدات.

وتُعنى إحدى الاستراتيجيات الرئيسية للحكومة بأتمتة الأنشطة الحكومية وحيثما أمكن التخلص من التعامل الورقي. ولن تقتصر هذه الخطوة على التقليل من الأثر البيئي فحسب، بل ستؤدي أيضا إلى زيادة الكفاءة والتوفير المالي. وانطلاقاً من إيماننا بهذا الهدف، عملنا على تبسيط وتوحيد عملياتنا طوال عام 2016 من أجل تحقيق الهدف النهائي الذي يكمن في حفظ جميع الوثائق رقمياً، وسيتم توسيع ذلك بالربط بين الجهات الحكومية في المستقبل. وستضمن هذه الخطوة إمكانية حصولنا على المعلومات الأساسية للموردين والمقاولين بدقة وكفاءة. كما بدأنا العمل عن كثب، منذ عام 2016، مع هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية لتحقيق هذه الهدف.

إن ضمان الشفافية والعدالة والتنافسية في نظام المناقصات والمزايدات مسؤولية مشتركة تقع على عاتق جميع أصحاب العلاقة، وقد واصلنا العمل عن قرب خلال عام 2016 مع المستخدمين مثل الجهات الحكومية المتصرفة والوزارات لضمان أن تلبي عملية المناقصات والمزايدات هذه الحاجة. وبدأنا بإشراكهم في نقاش حول توحيد النظم الداخلية في المناقصات من أجل تحسين الكفاءة وتوفير الأموال.

وبالإضافة إلى دمج الأنظمة وتوحيدها، نسعى أيضاً إلى تعزيز خطوط اتصالنا مع أصحاب العلاقة. ونتطلع إلى إقامة مكتب خدمة العملاء في عام 2017 ليتعامل مع جميع الاستفسارات اليومية وقسم علاقات عامة ليقدم شعارنا وهويتنا الجديدين إلى عملائنا الكرام.

«تُعنى إحدى الاستراتيجيات الرئيسية للحكومة بأتمتة الأنشطة الحكومية وحيثما أمكن التخلص من الورق. ولن تقتصر هذه الخطوة على التقليل من الأثر البيئي فحسب، بل ستؤدي أيضا إلى زيادة الكفاءة والتوفير المالي»

دليل الاتصال

مجلس المناقصات والمزايدات
ص.ب 18686، المنامة
مملكة البحرين

هاتف 6666 1756 (973+)
فاكس 7855 1758 (973+)

www.tenderboard.gov.bh